

اقتصاد

مقال

زواريب الفساد

المحافظة على المال العام تعني مكافحة الفساد والتصدي لكل التجاوزات المالية والادارية. ومكافحة الفساد تعني الشفافية والمساءلة والمحاسبة وحماية المال العام، من خلال تشريعات تسمح بلا تردد بتطبيق القانون على الجميع. ان التشريعات والقوانين لا تسن من اجل ان تبقى محفوظة في الجريدة الرسمية يعود اليها طلاب القانون لدراستها، بل انها توضع لتطبق. فاذا كان القانون الرسمي النافذ في المجتمع لا يطبق فعلا في معظم الحالات، فاما ان العيب في القانون، او انه في المجتمع او في المسؤولين. تكمن الخطورة هنا في الاستثناءات التشريعية التي تنال من هيبه القانون وتقوم بتجريدته من فاعليته حين تنظر اجهزة الدولة المنوط بها تطبيقه الى هذا القانون باستهزاء وازدراء، اما لتحقيق مصالح مباشرة للاجهزة ذاتها من جراء مخالفة القانون، واما لتحقيق منافع غير مشروعة.

اذا كانت الحكومة معنية بتطبيق القانون وتوفير مبدأ المساواة، فان من اولويات صلاحيات المجلس النيابي الرقابة على اداء الحكومة، مع انه جزء اساسي من نظام الدولة. صحيح ما يقوله النواب عن تقارير ديوان المحاسبة انها ليست من مسؤولية النواب، بل هي اختصاص صريح للحكومة نفسها لمعالجة تلك المخالفات المذكورة في التقارير. هذا يدخل طبعا ضمن نطاق مسؤوليتها السياسية، اي ان الحكومة مسؤولة امام البرلمان عن الاخطاء والتجاوزات. لكن ليس من صلاحيات المجلس النيابي واختصاصاته تفعيل دوره الرقابي؟

يكثّر الحديث طوال ايام السنة عن ضرورة استخدام البرلمان لادواته الرقابية بهدف وقف التجاوزات التي تتضمنها المعلومات، او الكتب، او التقارير التي تصل الى اللجان النيابية، كل بحسب اختصاصه. في كل سنة يشهد المجلس النيابي مداخلات مقتضبة وخطابات حماسية تهدد وتتوعد باستجواب الوزراء الذين شهدت وزاراتهم مخالفات. لكن ما ان تهدأ عاصفة الحماسة - وهي عادة تحدث في الايام الاولى من درس الموازنة العامة او في اي جلسة تخصص لمحاسبة الحكومة - حتى يعود كل شيء الى حاله.

يعتبر المهتمون بحماية المال العام ان اشكالية هذه الحماية ترتبط، في غياب الوعي الثقافي والسوسيولوجي، بالمبادئ القانونية والقيم الاخلاقية وترشيد المال العام. مع اهمية ذلك، فان تفعيل شعار الفصل بين الثروة والسلطة يشكل حلقة اساسية لحماية المال العام. الحراك الاجتماعي هو الذي يفتح النقاش دائما في شأن هذا الموضوع، من خلال وضع الاصبع على مكامن الخلل ودق ناقوس الخطر حول اهدار المال العام والفساد السياسي والاداري والمالي. فمناهضة الافلات من العقاب وتكريس المتابعة الجنائية في قضايا المال العام، قد تدفع الى اعادة الثقة لدى المواطنين بالآليات المؤسساتية والقضائية لحماية المال العام.

مع كل القوانين الموجودة، لا بد من طرح الاسئلة التالية: اين يكمن الخلل في التصدي لجميع التجاوزات المالية والادارية؟ لماذا لا يحاسب من تسبب في هدر المال العام واستغل نفوذه من اجل منافع خاصة؟ ما قيمة التشريعات في ظل غياب محاسبة المقصرين؟

الاجابة عن هذه التساؤلات لها علاقة بضمير المعنيين من المسؤولين على مختلف درجاتهم الوظيفية، وهو امر مشكوك فيه لان هذا الضمير تم بيعه داخل زواريب الفساد.

عصام شلهوب

والمراقق، واجراء مناقصات شفافة. فلا تبلغ كلفة المشروع مثلا عشرات بل مئات الملايين من الدولارات، بينما تكون الكلفة الحقيقية اقل مرتين او ثلاث مرات. هناك مشكلة عجز في الكهرباء، بحيث يقول العديد من الخبراء ان ما انفق على الكهرباء منذ التسعينات يكفي لاضاءة بلدان تفوق بعدد سكانها ومساحاتها عدد سكان لبنان ومساحته مرات عدة. وعلى الرغم من ذلك ما زال التقنين ساريا، وما زال المواطن يدفع فاتورة الكهرباء وفاتورة المولد في آن واحد. ثمة مشكلة ايضا في التهرب الضريبي والجمركي من خلال المعابر الشرعية وغير الشرعية. الخطوات المطلوبة كثيرة، لكن لنبدأ بالقليل منها بدل ان نستمر في التراجع الى الوراء حتى بتنا على ابواب كارثة مالية واقتصادنا، او دخلنا فعلا في قلب هذه الكارثة. على سبيل المثال، لماذا لا نبدأ بالخطوات التالية:

- تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص

”

ينبغي تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص

“

في المشاريع التي يصيبها الهدر ويمكن ان تجد علاجها بهذه الشراكة .

- العودة الى القروض المدعومة المخصصة لدعم الانتاج الوطني والتي من شأنها تحريك العديد من المشاريع، وكذلك قروض الاسكان التي تحرك القطاع العقاري.

- العمل تدريجا على تحويل اقتصادنا من استهلاكي الى اقتصاد منتج عبر تعزيز انتاجية القطاعين الصناعي والزراعي للحد من نسبة الاستيراد من الخارج التي قاربت 20 مليار دولار سنويا. كل ذلك من شأنه اقامة مشاريع جديدة تخفف من حدة البطالة وتزيد من الاستثمارين المحلي والخارجي.

الخطوات كثيرة والمعالجات معروفة، لكن ما ينقصنا هو الجرأة في الاقدام. فهل من يقدم؟” ◀

تداعيات الضرائب على واقع النهوض الاقتصادي: تخوف من زيادة الإنكماش وتراجع النمو

في زيادة الركود الاقتصادي الذي يتطلب اجراءات معاكسة، اي خفض الضرائب وزيادة الانفاق. لكن ما سيحصل لاحقا مع موازنة 2020 هو عكس ذلك، ما سيؤدي تاليا الى خنق الاقتصاد وارتفاع المديونية والفوائد، وكذلك زيادة التضخم وانكماش الاقتصاد، وفق ما يقوله الخبراء.

فما هي تداعيات الضرائب على واقع نهوض القطاعات الاقتصادية؟ وما هو رأي اصحاب العلاقة في هذا المجال؟

"الامن العام" طرحت السؤال على نائب رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة اللبنانية محمد لمع ورئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل ورئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز (الفرنشايز) يحيى قصعة.

واجه لبنان عجزا في الموازنة العامة نتيجة زيادة نفقاته العامة على ايراداته. زاد عجز الموازنة بشكل كبير، خصوصا بعد الاحداث الامنية والسياسية التي مرت على لبنان، وكانت لها انعكاسات سلبية جدا على اداء اقتصاده. من ابرز الوسائل التي استخدمت لخفض العجز في الموازنة العامة، تطبيق الانظمة الضريبية

لم يعد امام المعنيين والسياسيين واصحاب القرار في لبنان، بعد اجتماعات عدة عقدت للتشاور، سوى الاجتهاد في رفع الضريبة والرسوم مرة جديدة لسد عجز موازنة 2020، من دون التطرق الى اي حلول جذرية اخرى مثل خفض الانفاق، ووقف الهدر، والتصدي للمشاريع الوهمية، ومحاربة الفساد، وسد مزاريب السرقة في الادارات العامة، لانها تمس مصالح الاقوياء في هذا البلد.

فرض الضرائب بطريقة عادلة يراعي اختلاف مستويات الدخل، ويعمل على زيادة النمو الاقتصادي على المدى البعيد. اما فرض الضريبة لزيادة دخل الخزنة فقط فله اثار سلبية على الاقتصاد العام. يؤدي بطبيعة الحال الى زيادة الانكماش ويؤثر سلبا على القدرة الشرائية وتحفيز الاستثمار والنمو، وخاصة في القطاعين العقاري والخدماتي. ولان هذه الضرائب وضعت في الماضي القريب من دون دراسة، فقد ساهمت

لمع: بتنا على ابواب كارثة مالية واقتصادية



نائب رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة اللبنانية محمد لمع.

حذر نائب رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة اللبنانية محمد لمع من فرض ضرائب جديدة "في ظل ظروف صعبة وقاسية كالتي يعاني منها لبنان حاليا. فقد عودتنا تجارب الماضي انه كلما زادت الضرائب، ارتفعت الاسعار وزاد الانكماش وارتد التدهور الاقتصادي على الوضع العام بصورة سلبية. ثمة اجراءات كثيرة يمكن اللجوء اليها قبل الاقدام على فرض الضرائب، وعدد كبير من هذه الاجراءات تبنتها معظم ان لم نقل جميع الكتل النيابية والسياسية، لكن عند التنفيذ لا نجد سوى غيابا وتغييبا لمثل هذه الاجراءات. لماذا لا يلجأ المسؤولون الى الخطوات التي اعلنوا عنها والتي باتت معروفة من الجميع قبل زيادة الضرائب، ابرزها وقف الهدر في الانفاق في كل ادارات الدولة ومرافقها، وكشف الفساد الحاصل في هذه الادارات

اقتصاد

الجميل: استعادة الثقة ببلدان
في مقدم الاولويات

قال رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميل انه "ينبغي على موازنة 2020 ان تكون تقشفية من حيث مكامن الهدر والصراف غير المجدي. المطلوب اليوم، وفي ظل الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر فيها، وقف كل ما يضر بالاقتصاد واتخاذ اجراءات تحفيزية لخلق حركة اقتصادية في السوق تنشط عمليتي البيع والشراء، وتحفز على الانفاق الاستثماري الذي يسمح بتكبير حجم الاقتصاد. استعادة الثقة ببلدان واقتصاده هي في مقدم الاولويات التي يجب العمل عليها، ان لجهة ثقة المواطن اللبناني بدولته، او من حيث استعادة ثقة المجتمع الدولي الذي خفض اخيرا تصنيف لبنان الائتماني



رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل.

قصعة: زيادة الضرائب
ستضرب القطاع الخاص

اعتبر رئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز (الفرنشايز) يحيى قصعة ان القطاع الخاص "لم يعد يتحمل زيادة اية ضريبة جديدة، فقد استوعب الزيادات الماضية في موازنة 2019 ويات الحمل ثقيلًا. الوضع اليوم لا يعيش حالة البجوحة حتى يتحمل اعباء اضافية، خصوصا وان نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة مرتفعة. فكيف يمكن زيادتها في الموازنة المقبلة ومن سيتحملها؟ علما ان اي زيادة للضرائب يعني ذلك توجيه ضربة قاسية جدا الى كل القطاعات وسيصيب الضرر الجميع. لا شك في انهم يستهدفون القطاع الخاص بكل مقوماته، ما سيؤدي الى شله في ظل الخوف المسيطر على وضع البلد ومستقبله. تؤكد الارقام تراجع النمو في سوق التجزئة بنسبة 12% منذ عام 2012



رئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز يحيى قصعة.

الصناعة تعاني من التهريب
والاستيراد الاغراقي

قادرة على توفير مئات فرص العمل وادخال العملات الصعبة التي تحتاجها البلاد من خلال التصدير. الصادرات الصناعية ارتفعت في الاشهر الاخيرة بنسبة 12% مقارنة بالعام 2016، وهذا رقم مهم جدا لانه ساهم في منع انزلاق بعض القطاعات التي كانت تسير الى منحى انحداري، كما تثبت هذه الزيادة قدرة الصناعة اللبنانية

الى سلبى. الى جانب استعادة الثقة، يجب تحفيز الاقتصاد وتأمين السيولة حيث يجب. نحن لدينا ارضية مناسبة لكن تلزمنا قرارات جريئة تمكننا من استعادة الثقة ببلدان، لتتخفف بعدها الفوائد وتنشط الاستثمارات. موازنة 2020 يجب ان تلحظ جملة من الاجراءات لاسيما منها وقف الانفاق غير المجدي، ومكافحة التهريب ورفع مداخيل الدولة. هذه الاجراءات وغيرها ستغني الدولة عن فرض ضرائب جديدة على المواطنين والقطاع الخاص. الازمة المالية التي نجتازها حاليا هي نتيجة تراكمات لمشاكل اساسية تتطلب حلولاً جذرية، علما ان دعم القطاع الصناعي يشكل احد اهم هذه الحلول لان الصناعة

على التفاعل الايجابي السريع مع اي قرار تتخذه الحكومة يصب لصالحها. يضاف الى ذلك، ان الحملة التي اطلقتها جمعية الصناعيين للتعريف بالمصانع اللبنانية ومنتجاتها وطريقة عملها، زادت من ثقة اللبنانيين بصناعتهم وجودة منتجاتها ونوعيتها، ما شكل حافزا للصناعيين للاستمرار، خصوصا بعد كل ما عانوه من جراء التهريب والاستيراد الاغراقي. المطلوب من المسؤولين الاسراع في اتخاذ الخطوات التي تنقذ الاقتصاد، لان الانقاذ لا يزال متاحا خصوصا وان لبنان يملك القدرات للنهوض ولدينا الامكانيات لعيش في بجموحة، لكننا في حاجة الى قرارات جريئة تنقلنا من مكان الى آخر".

يجب اعتماد الميزان العادل
بين القطاعين العام والخاص
حتى تستقيم الامور

على التحمل، ومن واجب المعنيين ضبط مجالات هدر كثيرة موجودة لدى القطاع العام ويجب اعتماد الميزان العادل بين هذين القطاعين حتى تستقيم الامور، خصوصا وان هناك اتجاها لخفض نفقات القطاع العام بمقدار ملياري دولار من موازنة 2020 عبر اغلاق ابواب الهدر المعروفة من دون اللجوء الى زيادة الضرائب،

ولغاية اليوم. وهذا سبب مهم جدا من اسباب اقفال المؤسسات التجارية وانسحاب قطاعات مهمة من السوق اللبنانية. على الرغم من كل ذلك، لا ننظر الى واقعنا بصورة سلبية بل نعمل مع المعنيين على طرح الافكار الايجابية. لقد مررنا في احوال صعبة في الماضي وتمكنا من تجاوزها. غير انه بسبب قساوة هذه المرحلة، اضافة الى ان الدولة لا ترحمنا، بتنا نعيش في وضع مقلق جدا. ما يقال عن العجز التجاري لا يشكل سببا من اسباب الازمة. فعملية الاستيراد لا تقتصر على المواد الاستهلاكية فقط، بل ثمة مواد اولية تستعمل في عملية الانتاج. الا ان الضوابط التي وضعت اخيرا بهدف حماية الانتاج المحلي في بعض قطاعاته، تعتبر ايجابية. علما ان الاستمرار في اعتماده لا يساعد القطاع الخاص

وفي حال جرى العكس سيؤدي ذلك الى ضرب القطاع الخاص ولن نتمكن من حل مشكلتنا بسهولة. العلاقات مع دول الخليج التي امضينا نحو اربع سنوات في حوار دائم معها حتى تمكنا من اعادتها الى طريقها الصحيح، يجب ان تكون ثابتة ونهائية لاسيما بعد مؤتمر الاستثمار الذي عقد في دبي الذي اثمر تفاهات استثمارية تتبلور في القريب العاجل. كما ان رفع الحظر عن سفر الرعايا الخليجين الى لبنان سيحرك الوضع ايجابا. هناك اكثر من خيار للخروج من الازمة، اما عبر العمق العربي او من خلال اجراءات داخلية ايجابية. التحركات التي نقوم بها كقطاع تجاري هي للتأكيد على اننا لم نعد نستطيع تحمل اي اجراءات ضريبية جديدة".